رفع كتاباً للفارس لتحديد فترة لردود الجهاز التنفيذي على الاقتراحات والأسئلة خلال شهرين

المجلس البلدي يقر لائحة مزاولة المهن الهندسية والدور الاستشارية

وافق المجلس البلدي على مشروع القرار الوزاري بشأن لائحة مزاولة المهن الهندسية والدور الاستشارية، حيث فتحت اللائحة المجال أمام التخصصات الهندسية المتنوعة بمزاولة المهنة، وفرض تأمين للأخطاء التصميمية تصل إلى مليون دينار، فضلا عن وضع بند لأخلاقيات المهنة الهندسية، مع عدم تعارُض المصالح لأصحاب المكاتب.

واستخدم المجلس، الذي عقد جلسته الأخيرة في دور الانعقاد الحالي، برئاسة أسامة العتيبي، أمس، المادة 25 على اعتراض وزيرة الدولة لشؤون البلدية، م. رنا الفارس، بشأن موضوع نقل محوّل في منطقة قرطبة، مطالباً بإحالته إلى مجلس الوزراء ليفصل بين رأي أعضاء «البلدي» واعتراض الوزيرة، حيث استغرب العضو مشعل الحمضان رفض الوزيرة، معتبرا أنه غير مقبول لعدم وجود استدلالات فنية.

وأحال المجلس شروخ تقاطع ونفق دروازة العبدالرزاق وموضوع المباني التاريخية القديمة في المباركية وإعادة تأهيل المحال والمباني التراثية في سوق المباركية، إلى لجنة المحافظة على المعالم التاريخية والتراثية والتطوير الحضري في «البلدي»، للمتابعة، مع استدعاء بعض الجهات المعنيّة للوصول إلى حل مناسب لمعالجة هذه الشروخ.

جانب من جلسة المجلس البلدي

وأوصى المجلس بعد مداخلات أعضاء «البلدي» برفع كتاب للوزيرة الفارس ومطالبتها بتحديد فترة زمنية لردود الجهاز التنفيذي على اقتراحات وأسئلة أعضاء البلدي، بشرط ألا تزيد على شهرين، مع تطبيق القانون والتقيد بالنصوص والمواد الواردة في قانون 33/ 2016، حيث إن هناك أسئلة واقتراحات مضى عليها سنة ونصف السنة، ومازالت لم ترد إجابات بشأنها.

وكشف العضو عبدالسلام الرندي، أن 80 بالمئة من أسئلة الأعضاء والاقتراحات تحوّلها البلدية لمشاريع واقتراحات وتنسبها لأجهزتها.

من جهته، أكد نائب رئيس المجلس البلدي، عبدالله المحري، أنه أرسل عدة كتب رسمية لوزيرة البلدية، ليستفسر عن آلية الردود وتأخرها في الجهاز التنفيذي، مستغرباً عدم تعاون المسؤولين في الجهاز التنفيذي.

بدوره، قال نائب المدير العام لشؤون قطاع المساحة، م. عبدالله عمادي، إن البلدية حريصة على تطبيق القانون، خاصة أنه أمر مستحق كجهة حكومية، مؤكدا أن تأخر الردود لأكثر من عام غير منطقي، وغالبا ما يكون متعلقا بجهة حكومية أخرى.

وأضاف عمادي أن بعض الردود يأتي بناءً على توضيح المعلومات بدقة أكثر بعد الاتصالات مع الجهات الحكومية، للتأكد من صحة البيانات، مبينا أن أغلب الأسئلة الواردة من أعضاء تتعلق بقطاع التنظيم.

ووافق «البلدي» على مقترح العضو حمود العنزي بشأن تخصيص سوق مؤقت لمواد البناء في مدينة المطلاع، وذلك بالتنسيق مع المؤسسة العامة للرعاية السكنية، كما وافق على طلب الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية بتوسعة موقع تربية الأبقار وإنتاج الحليب في منطقة برقان ورجم خشمان، شريطة الرأي الفني، كما وافق على اقتراح مها البغلي بشأن مسار الدراجات الهوائية حول منطقة صبحان.

وفي وقت حفظ مقترح تغيير اسم مدينة المطلاع السكنية الى مدينة مشعل الأحمد السكنية، أبقى على السؤال المقدّم من العضو أحمد هديان بشأن المخالفات والتعديات على منتزه الجهراء، كما أحال إلى لجنة تقصي الحقائق عقود نظافة البلدية وإعادة تدوير النفايات في مرادم البلدية.

وعن الرد على سؤاله بشأن التصميم الزلزالي للمباني، قال العضو حسن كمال إنه من المتوقع خلال السنوات المقبلة أن تشهد الكويت تطوراً عمرانياً في المنطقة الشمالية بمدينتي الحرير والصابرية، وجنوباً في مدينتي جنوب صباح الأحمد والخيران، مؤكداً أن البلدية ذكرت في ردها أنه لا توجد أي استعدادات فنية لتصميم مبان وبنية تحتية مقاومة للهزات الأرضية والزلازل، بالرغم من وجود كود زلزالي للمباني، والذي تشرف عليه البلدية عبر آلية كود البناء، مستغربا عدم وجود أي إجراء بهذا الشأن.

من جانب آخر اقترح العضو د. حسن كمال إعفاء أصحاب المحال المتضررة والأنشطة التي لم يسمح لها بالاستفادة من المساحات، من دفع الرسوم الشهرية لترخيص الساحات المستغلة مؤقتا، وذلك ابتداءً من شهر مارس 2020 إلى حين إعلان فتح المحال والأنشطة التجارية لكل نشاط متضرر.

وقال كمال إن الاقتراح يأتي للإجراءات الاحترازية للدولة خلال جائحة كورونا وإغلاق المحال والأنشطة التجارية وعدم استغلالها للمساحات المرخصة مسبقاً من قبل البلدية، وتضرر العديد من أصحاب الأعمال.

الطريجي يسأل المدلج عن «تظلمات» تطوير البوابات الإلكترونية

وجه النائب الدكتور عبد الله الطريجي سؤالاً إلى وزير التجارة وزير الدولة للشؤون الاقتصادية فيصل المدلج قال فيه هل قدمت بعض الشركات تظلمات ضد ممارسات خاصة بتطوير بوابات الكترونية لإدارات وزارة التجارة، وما هي الإجراءات التي اتخذت حيالها ونتائجها؟.

واستفسر الطريجي عن مبررات طرح هذه الممارسات بدلا من طرحها وتنفيذها في إطار مناقصة واحدة أسوة بمشاريع وطنية كبيرة لجهات تتضمن عدداً من الإدارات كما حصل في وزارة العدل أو مشاريع تتضمن بعض الجهات مثل بوابة الكويت الرسمية والتي تضم 50 جهة حكومية.

وطلب الطريجي في سؤاله أسماء وترتيب الأسعار الخاصة بالشركات التي تقدمت لهذه الممارسات، وأسماء الشركات التي تم ترسية الممارسات عليها وترتيبها من حيث الأسعار، وتاريخ تأسيس وخبرات هذه الشركات.

وقال هل تمت مفاوضة الشركات الأقل سعراً لاستيفاء المطلوب في الممارسات ام تم استبعادها دون اجراء أي مفاوضات؟ وهل تمتلك أي من الشركات التي تمت الترسية عليها اي عقود سابقة لخدمات استشارية أو توفير عمالة فنية في مجال تقنية المعلومات في الوزارة؟

وأضاف «هل تلقت الوزارة أي كتب أو مراسلات من الشركات العالمية بخصوص استخدام تراخيصها بدون الالتزام بقواعد وقوانين وسياسات الملكية الفكرية لتلك التراخيص؟ وهل تم استلام كتاب من الشركة الأم يؤكد أن عمل أنظمة الوزارة الذي يشمل نطاق الممارسات ونطاق أنظمة التراخيص التجارية وغيرها من الأنظمة قد استوفى سياسات حماية الملكية الفكرية؟».

وطلب الطريجي تزويده قائمة تشمل أسماء وأعداد وأنواع الأنظمة والبرمجيات والتراخيص التي تم شراؤها من قبل الشركة المنفذة لكل ممارسة على حده وتسجيلها باسم الوزارة مع تزويده بكتاب يثبت ذلك من الشركة الأم، كما طلب قائمة بأجهزة البنية التحتية وأعدادها وأنواعها والتي تم شراؤها من قبل الشركة المنفذة لكل ممارسة على حده وتسجيلها باسم الوزارة مع تقديم ما يثبت قيام كل مدير بأعمال الإدارة المطلوبة لكل ممارسة، وأسماء والسير الذاتية لفرق العمل لكل ممارسة على حدة مع تقديم ما يثبت قيامهم بتنفيذ الأعمال وفق الشروط المطلوبة.

«المالية» البرلمانية رفضت مناقشة السحب من «احتياطي الأجيال»

الحكومة قدمت تعديلات على «الدين العام» تتضمن إلغاء المدة الزمنية للسداد وتحديد سقف للاقتراض

قال رئيس اللجنة المالية البرلمانية النائب أحمد الحمد إن الحكومة قدمت أمس تعديلات على قانون الدين العام تتضمن إلغاء المدة الزمنية للسداد، والتي كانت محددة سابقاً بثلاثين عاماً، بالإضافة إلى تحديد سقف أعلى للاقتراض بما لا يزيد عن 60 في المئة من الناتج الإجمالي للبلاد.

وأبلغ الحمد في تصريح له أمس، أن اللجنة رفضت في اجتماعها الذي حضره وزير المالية خليفة حمادة ومحافظ بنك الكويت المركزي محمد الهاشل مناقشة قانون السحب من احتياطي الأجيال القادمة «لأنه من الواضح أن هناك رفضاً برلمانياً له كما أن كلفة السحب ستكون كبيرة مقارنة بالاقتراض».

وحول قانون الدين العام، قال الحمد «لا نستطيع أن نعطي الحكومة الحق في استدانة هذا المبلغ دون ضمانات بوجود حزمة إصلاح اقتصادية ووقف الهدر في الإنفاق وتحصيل المبالغ المستحقة للدولة وطالبناها بتقديم ذلك».

وأضاف أن اللجنة وضعت شروطاً للموافقة على قانون الدين العام، منها الاطمئنان إلى أن الحكومة جادة في الإصلاحات الاقتصادية ووقف الهدر وتحديد أوجه الصرف وكيفية سداد الدين، مشيراً إلى أن اللجنة قد توافق على القانون وترفعه إلى مجلس الأمة إذا حققت الحكومة هذه الشروط.

الحويلة يسأل وزير النفط عن إعلان توظيف «البترول» الأخير

وجه النائب محمد هادي الحويلة سؤالاً برلمانياً لوزير النفط عن إعلان التوظيف الأخير لشركة نفط الكويت للعمل في الشركات التابعة لمؤسسة البترول الكويتية، حيث تساءل عن أسباب عدم شمول بعض التخصصات في الإعلان وعن أسباب حصر القبول في أعمار معينة.

وجاء نص السؤال كالآتي:لم يشمل إعلان التوظيف الأخير لشركة نفط الكويت للعمل في الشركات التابعة لمؤسسة البترول الكويتية فبراير - مارس 2021 لحملة شهادة الدبلوم «التخصصات الفنية» العديد من التخصصات على سبيل المثال تخصصات دبلوم نقل وتوزيع كهرباء وتخصص تكنولوجيا اللحام ودبلوم تكنولوجيا التبريد وتكييف الهواء وغيرها الكثير من التخصصات التي لم يشملها الإعلان.

النائب محمد الحويلة

كما أن هناك طلبة ستتخرج بعد انتهاء الإعلان بفترة قصيرة حيث حدد الإعلان من تاريخ 14 فبراير 2021 إلى 14 مارس 2021، ولن يتمكنوا من التسجيل بسبب الظروف الصحية التي تمر بها البلاد في مواجهة جائحة «كورونا» والتي أثرت على موعد تخرجهم منهم طلبة التكنولوجيا الذي كان يفترض تخرجهم في شهر 12 ولكن تأخر تخرجهم، كما أن الإعلان حدد عمر المتقدم 26 عاماً و6 أشهر فهذا الأمر كان يجب أن يراعي أعداد الطلبة التي يزيد أعمارهم عن 26 عاماً لاستيعاب أكبر عدد من أبنائنا الطلبة.

لذا يرجى افادتي وتزويدي بالآتي:

1 - لماذا لم يتم إدراج تخصص دبلوم نقل وتوزيع كهرباء وتخصص تكنولوجيا اللحام ودبلوم تكنولوجيا التبريد وتكييف الهواء وباقي التخصصات ضمن إعلان التوظيف المذكور لكي يتم استيعاب أكبر عدد من أبنائنا الطلبة وللحد من البطالة؟

2- لماذا لا يتم تمديد فترة إعلان التوظيف المذكور أعلاه لاستيعاب أكبر عدد من أبنائنا الطلبة ليحق لهم التسجيل والذين سيتم تخرجهم بعد اغلاق الإعلان بفترة قصيرة؟

3 - لماذا لم يتم مراعاة ظروف تخرجهم وتأخرها بسبب الظروف التي تمر بها البلد؟

4 - لماذا لا يتم تمديد عمر المتقدم للإعلان إلى 27 أو 28 عام بدلا من 26 عام و6 أشهر؟ وما هي الأسس التي تم عليها اختيار عمر المتقدم ألا يزيد عن 26 عاماً؟

5 - ما هي خطتكم نحو تعديل المدة الزمنية للإعلان وإضافة باقي التخصصات لكي يتم استيعاب أكبر عدد من أبنائنا الطلبة وللحد من البطالة؟

تتمات

الكويت : ندعم

الصعيدين السياسي والإنساني لإعادة الأمن والأمان إلى ربوع اليمن الشقيق.

ومن جانبه جدد الشيخ احمد الناصر التأكيد على موقف دولة الكويت الثابت والمبدئي حيال تقديم كافة أوجه الدعم لليمن ولشعبه الشقيق وبذل كافة الجهود لإعادة الأمن والاستقرار إلى ربوعه وحرص دولة الكويت على استتباب الأوضاع السياسية والأمنية في الجمهورية اليمنية والوصول إلى حل سياسي وفقا للمرجعيات الثلاث وهي المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني الشامل وقرار مجلس الأمن رقم 2216.

وشدد على أهمية دور الولايات المتحدة الأمريكية الصديقة ومساعيها في إنهاء الأزمة اليمنية ومساعداتها الإنسانية والتنموية للشعب اليمني الشقيق مؤكدا على دعم دولة الكويت لكافة الجهود التي يقوم بها المبعوث الخاص في هذا الإطار. كما حث المبعوث لمواصلة الضغط على المليشيات الحوثية لوقف الهجمات والاعتداءات التي تستهدفت الضواحي والمنشآت المدنية مجددا إدانة واستنكار دولة الكويت لتلك الهجمات المستمرة والمتكررة على أراضي المملكة العربية السعودية الشقيقة والتي تعد تهديدا مباشرا للأمن القومي الخليجي والعربي.

حضر اللقاء كل من مساعد وزير الخارجية لشؤون مكتب نائب وزير الخارجية السفير أيهم العمر ومساعد وزير الخارجية لشؤون مكتب وزير الخارجية السفير صالح اللوغاني ومساعد وزير الخارجية لشؤون الأمريكتين الوزير المفوض حمد المشعان ونائب مساعد وزير الخارجية لشؤون مكتب وزير الخارجية المستشار أحمد الشريم وسفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى دولة الكويت ألينا رومانوسكي وعدد من كبار مسؤولي وزارة الخارجية.

«المالية» البرلمانية

المبالغ المستحقة للدولة وطالبناها بتقديم ذلك».

وأضاف أن اللجنة وضعت شروطاً للموافقة على قانون الدين العام، منها الاطمئنان إلى أن الحكومة جادة في الإصلاحات الاقتصادية ووقف الهدر وتحديد أوجه الصرف وكيفية سداد الدين، مشيراً إلى أن اللجنة قد توافق على القانون وترفعه إلى مجلس الأمة إذا حققت الحكومة هذه الشروط.

«الصحة» : غير صحيح

في المجالات المختلفة.

على صعيد متصل أعلنت الصحة تسجيل 1179 إصابة جديدة بفيروس كورونا المستجد «كوفيد 19» ليرتفع بذلك إجمالي عدد الحالات المسجلة في البلاد إلى 192031 حالة في حين تم تسجيل حالتي وفاة ليصبح مجموع حالات الوفاة المسجلة حتى الآن 1085 حالة.

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة الدكتور عبد الله السند لـ «كونا» إن عدد من يتلقى الرعاية الطبية في أقسام العناية المركزة بلغ 157 حالة ليصبح بذلك المجموع الكلي للحالات التي ثبتت إصابتها بالمرض ولا زالت تتلقى الرعاية الطبية اللازمة 10791 حالة.

وأضاف السند أن عدد المسحات التي تم إجراؤها بلغ 7542 مسحة ليبلغ مجموع الفحوصات 1792041 فحصا موضحا أن نسبة الإصابات لعدد المسحات بلغ 15.6 في المئة.

وجدد الدعوة للمواطنين والمقيمين لمداومة الأخذ بسبل الوقاية كافة وتجنب مخالطة الآخرين والحرص على تطبيق استراتيجية التباعد البدني.

وأوصى الجميع بزيارة الحسابات الرسمية لوزارة الصحة والجهات الرسمية في الدولة للاطلاع على الإرشادات والتوصيات وكل ما من شأنه الإسهام في احتواء انتشار الفيروس.

وكانت وزارة الصحة أعلنت في وقت سابق من يوم أمس شفاء 946 إصابة ليبلغ مجموع عدد حالات الشفاء 180155 حالة.

وقالت الوزارة انه تأكد تماثل تلك الحالات للشفاء بعد إجراء الفحوصات الطبية اللازمة والخطوات المتبعة في هذا الشأن لافتة الى ان نسبة مجموع حالات الشفاء من مجموع الاصابات بلغت 93.8 في المئة.

«المحاسبة» : تعاملنا

للديوان ان «المحاسبة» وافق على 73 في المئة من إجمالي قيمة الموضوعات بمبلغ مليارى دينار «نحو 6.6 مليار دولار» بواقع 1418 موضوعا.

وأضافت الفوزان انه تم رد أوراق 856 موضوعا خلال الفترة المشار إليها بما يشكل نسبة 32 في المئة من إجمالي عدد الموضوعات الصادرة في الفترة المذكورة لعدم قيام الجهات بموافاة الديوان بالأوراق والمستندات للموضوعات المعروضة وما يتصل بها من وثائق وبيانات وإيضاحات.وأفادت ان أعمال الرقابة المسبقة على بعض الموضوعات الصادرة خلال الفترة المذكورة أسفرت عن تحقيق وفر مباشر للخزانة العامة للدولة بقيمة تبلغ 75 مليون دينار «نحو 247 مليون دولار».

المدلج يصدر

من القرار على الاتي «يرخص بتأسيس جمعية حماية المستهلك الكويتية ومقرها دولة الكويت والمرفق نظامها الأساسي بهذا القرار حيث يمارس مجلس إدارتها أعمالهم دون أجر أو مكافآة».

وأفادت «التجارة» بأنه على مجلس الإدارة المشار إليه استكمال إجراءات إشهار الجمعية وفقا لأحكام القانون رقم 24 لسنة 1962 في شأن الأندية وجمعيات النفع العام ولائحته التنفيذية.

وذكرت ان «تقيد الجمعية في سجل خاص ينشأ لهذا الغرض بإدارة حماية المستهلك ويدون فيه اسماء اعضاء مجلس إدارتها وقرارات جمعياتها العمومية وما يطرأ عليها أو مجلس إدارتها من تعديلات أو الغاء أو شطب ويسري في شأن مواردها وكيفية استغلالها ونظام اعمالها والرقابة عليها».

«الشؤون» : فتح

ووفقاً للقرار الإداري الذي حمل رقم (465/أ) لسنة 2021، جاءت مادته الأولى بـ «إيقاف العمل بالقرار الإداري رقم (1099/أ) لسنة 2020 في شأن اقتصادر نقل الموظفين بين الوحدات التنظيمية على مستوى كافة قطاعات الوزارة المختلفة بشهر مايو فقط من كل عام».

وقضى السبيعي في المادة الثانية من القرار بان يعمل به اعتباراً من يوم الاثنين الموافق 15 مارس الجاري وعلى كافة المعنيين تنفيذه.

عمان : إغلاق

ذلك محطات الوقود والمؤسسات الصحية والصيدليات الخاصة.

واضاف ان اللجنة قررت كذلك استمرار الطلبة في تلقي التعليم في المدارس الحكومية عبر التعلم عن بعد خلال الفترة من يوم الأحد المقبل وحتى الـ11 من الشهر الجاري على أن يتم خلال هذه الفترة تقييم ذلك بما يتفق ومستجدات الوضع الوبائي بالسلطنة.

وذكر ان اللجنة شددت على خطورة هذه المرحلة التي ينتشر فيها هذا المرض على المستويين المحلي والعالمي وتدعو الجميع إلى أخذ أقصى درجات الحيطة والحذر وحماية جميع أفراد أسرهم ومجتمعهم خصوصا كبار السن والأطفال وذوي الأمراض المزمنة.

كما دعا الجميع إلى تجنب إقامة التجمعات التي ثبت علميا تسببها في تفشي العدوى بشكل واسع وخطير في أوساط المجتمع.

إيران : لاتعاون

وأوضح كمالوندي «إذا لم يتم رفع الحظر بعد ثلاثة أشهر سوف نحذف معلومات كاميرات المراقبة وسيتم وقف تسجيل المعلومات لكن في حال رفع الحظر عنا سنضع المعلومات التي بحوزتنا تحت تصرف الوكالة الدولية».

وأضاف ان العمل بالبروتوكول الاضافي متوقف في الوقت الحاضر وفيما لو تم الغاء الحظر بناء على قرار البرلمان الإيراني في غضون 3 أشهر فان الحكومة الإيرانية ستطلع البرلمان ليتخذ بدوره القرار اللازم.

وكان المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رافائيل غروسي قد أعلن أمس الأول في ختام زيارته لطهران عن التوصل لاتفاق فني مؤقت مع طهران مدته ثلاثة أشهر يسمح لمفتشي الوكالة بالاستمرار في مهام الرصد والتحقق دون معوقات بعد توقف طهران العمل بالبروتوكول الاضافي الملحق بمعاهدة الحد من الانتشار النووي اعتبارا من الـ23 من الشهر الماضي.

وكانت إيران رفضت العرض الأوروبي المقدم لها لعقد اجتماع حول الاتفاق النووي بمشاركة الولايات المتحدة الامريكية التي انسحبت منه عام 2018.

ونقل الموقع الاعلامي لوزارة الخارجية الايرانية عن المتحدث باسم الوزارة سعيد خطيب زادة قوله انه «نظرا الى المواقف والاجراءات الاخيرة لامريكا والترويكا الاوروبية فإن ايران لا ترى الوقت مناسبا لعقد اجتماع غير رسمي بشأن الاتفاق النووي».

وأضاف خطيب زادة انه «لم يطرأ اي تغيير على الموقف الأمريكي وسلوكه تجاه إيران حتى الآن وان ادارة الرئيس جو بايدن لم تتخل فحسب عن سياسة سلفه السابق دونالد ترامب في ممارسة الضغوط القصوى بل لم تعلن حتى عن التزامها بتعهداتها ازاء الاتفاق النووي والقرار الاممي «2231».

ورأى المتحدث ان «تنفيذ جميع الاطراف التزاماتها في الاتفاق النووي ليس مسألة تفاوض ومقايضات وان كل المقايضات تمت قبل خمسة اعوام وان الطريق امامنا واضح للغاية ويجب على الولايات المتحدة انهاء حظرها غير القانوني والاحادي الجانب والعودة الى الاتفاق النووي وهذا لا يتطلب مفاوضات جديدة».